

Distr.: General
13 February 2025
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة والأربعون
جنيف، 28 نيسان/أبريل - 9 أيار/مايو 2025

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية



الرجاء إعادة الاستعمال

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

أولاً- عملية إعداد التقرير الوطني

- 1- أعدت لجنة الصياغة التي تضم ممثلين ومنسقين معنيين بحقوق الإنسان في الوزارات والوكالات ذات الصلة التقرير الوطني للجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، بالتنسيق مع إدارة المعاهدات والقانون بوزارة الخارجية، والتي تعمل كأمانة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويتبع التقرير المذكرة الإرشادية لمجلس حقوق الإنسان وقراريه (A/HRC/RES/16/21) و (A/HRC/RES/17/119)، فضلاً عن إضافات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن إعداد التقارير الوطنية في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.
- 2- وتستند المعلومات المستخدمة في هذا التقرير إلى البيانات والإحصاءات التي قدمتها الوزارات والجمعية الوطنية والمحكمة الشعبية العليا ومكتب النائب العام ووكالات حكومية أخرى على المستويين المركزي والمحلي. ويسلط التقرير الضوء على الجهود والإنجازات والتحديات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها منذ الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.
- 3- ونظمت لجنة الصياغة ما مجموعه 10 حلقات عمل ومشاورات بمشاركة السلطات المركزية والمحلية، وكذلك مع المؤسسات التعليمية والبحثية، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

ثانياً- التطورات الرئيسية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية منذ الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل

- 4- قبلت حكومة لاو 160 توصية من أصل 226 توصية مقدمة من 89 دولة عضواً في الأمم المتحدة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2020. وتعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تتسق أعمالها ووزارة الخارجية بشكل وثيق مع الوزارات والوكالات المعنية المشاركة في وضع برنامج العمل الذي اعتمدهت حكومة لاو في عام 2022. وبالإضافة إلى تنفيذ التوصيات المحددة للاستعراض الدوري الشامل والتي قبلتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإن برنامج العمل يتواءم مع تنفيذ الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (2021-2025) ويدعمها، فضلاً عن الأولويات والخطط والبرامج القطاعية. وقد نُشر برنامج العمل وجرى تعميمه على نطاق واسع على الوزارات والجمعية الوطنية والمجالس الشعبية الإقليمية والمحكمة الشعبية العليا ومكتب النائب العام وجبهة لاو للتنمية الوطنية والمنظمات الجماهيرية والمؤسسات التعليمية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني.
- 5- وفي أعقاب الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، حدثت تطورات رئيسية في الحياة السياسية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولا سيما المؤتمر الحادي عشر لحزب لاو الثوري الشعبي، وانتخابات الهيئة التشريعية التاسعة للجمعية الوطنية، والمجالس الشعبية الإقليمية التي جرت في عام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الحادي عشر للحزب انتخب اللجنة التنفيذية المركزية لحزب لاو الثوري الشعبي والتي تضم 71 عضواً كامل العضوية (12 امرأة) و10 أعضاء مناوبين (امراتان). كما انتخبت اللجنة التنفيذية المركزية لحزب لاو الثوري الشعبي 13 عضواً في المكتب السياسي (امراتان)، و5 أعضاء في الأمانة (امراتان). وحدد المؤتمر الحادي عشر الإرشادات والاتجاه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، ورفع البلد من قائمة أقل البلدان نمواً، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتضم الهيئة التشريعية التاسعة للجمعية الوطنية 164 عضواً (36 امرأة أو 21,95 في المائة)، وتضم المجالس الشعبية الإقليمية 492 عضواً (150 امرأة أو 30,48 في المائة).

6- وتعمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حالياً على تعديل دستور عام 2015 لتحسين كفاءة إدارة الدولة، وتحديد اتجاه جديد للحماية الوطنية والتنمية، وتعزيز التكامل الاقتصادي على المستويين الدولي والإقليمي. وتهدف هذه المبادرة أيضاً إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية الشعبية وسيادة القانون، وحق الشعب اللاوي المتعدد الإثنيات في تقرير المصير، والملكية الوطنية والسيطرة على بلدهم، حيث يتم ضمان حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للشعب بالكامل. وتُنظَّم مشاورات على نطاق البلد بأسره، يشارك فيها موظفو الخدمة المدنية وممثلو المؤسسات التعليمية والبحثية والمنظمات الاجتماعية والقطاع الخاص. وتشجع عملية المشاورات أيضاً المشاركة العامة الواسعة من خلال قنوات، مثل قناة البريد الإلكتروني التي أنشأتها على وجه التحديد اللجنة الوطنية للتعديلات الدستورية والموقع الشبكي للجمعية الوطنية.

7- وتترجم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان إلى سياسات وتدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من التدابير الملموسة، بهدف تهيئة وتعزيز الظروف المواتية للشعب اللاوي للتمتع الكامل بحقوقه السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ومنذ الفترة 2021-2024، اعتمدت الجمعية الوطنية 73 قانوناً (19 قانوناً جديداً و54 قانوناً معدلاً). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة العديد من القوانين الفرعية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

8- وقد تأثرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالأثر المستمر لجائحة كوفيد-19 والصعوبات الاقتصادية والمالية العالمية والكوارث الطبيعية المتكررة. ويسير اقتصاد لاو الآن على الطريق الصحيح للتعافي وسجل تطورات إيجابية. وفي الوقت نفسه، تمتعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالسلام والأمن، وحافظت على الاستقرار السياسي والنظام العام الذي يسمح لشعب لاو المتعدد الإثنيات بممارسة حقوقه الإنسانية وتحسين مستويات معيشته.

9- ومنذ عام 2021، دأبت الحكومة على تنفيذ خطتين وطنيتين: واحدة بشأن الصعوبات الاقتصادية والمالية والأخرى بشأن قضايا المخدرات. وحقق البلد معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 4,03 في المائة في المتوسط من عام 2021 إلى عام 2023، وبلغت المعدلات 3,5 في المائة في عام 2021، و4,4 في المائة في عام 2022، و4,5 في المائة في عام 2023، و4,6 في المائة في عام 2024، على التوالي. وبفضل الجهود المبذولة لتنفيذ الخطة الوطنية للتغلب على الصعوبات الاقتصادية والمالية، انخفضت معدلات التضخم المرتفعة من 24,4 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 16 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2024؛ واستقر سعر الصرف؛ ويمكن للاحتياجات الأجنبية أن تكفل تغطية واردات 5,2 أشهر. وتشمل العوامل الرئيسية التي تدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 ما يلي: أ) اجتذب قطاع الخدمات لأكثر من 5 ملايين سائح محلي ودولي، مما أدى إلى توليد أكثر من مليار دولار أمريكي من الإيرادات، متجاوزاً الهدف السنوي (127 في المائة)؛ ب) بلغت قيمة قطاعات الزراعة والتجهيز والبناء، بما في ذلك إنتاج الأغذية، ما قدره 185,1 مليار كيب لاوي، أو 74,66 في المائة من الخطة السنوية؛ وحقق إنتاج التعدين أكثر من 34 000 مليار كيب لاوي، متجاوزاً الخطة السنوية بنسبة 127,52 في المائة؛ ج) بلغت القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية ما مقداره 13 798,33 مليون دولار أمريكي، أو 86,19 في المائة من الخطة السنوية (16 010,09 مليون دولار أمريكي)، بما في ذلك 7 314,85 مليون دولار أمريكي من الصادرات، أو 83,84 في المائة من الخطة السنوية (8 724,33 مليون دولار أمريكي)، و6 483,48 مليون دولار أمريكي من الواردات، أو 88,99 في المائة من الخطة السنوية (7 285,76 مليون دولار أمريكي)، وتجاوزت صادرات المنتجات الزراعية وحدها مليار دولار أمريكي، محققة 86,94 في المائة من الهدف السنوي.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات المقبولة في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل

ألف - سيادة القانون والحكم الرشيد والحقوق السياسية والمدنية

1- سيادة القانون والحكم الرشيد (التوصيات 115-85 و86 و87 و88 و89)

10- تولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اهتماماً بتحسين الحكم الرشيد والإدارة العامة من خلال النهوض بنظم التكنولوجيا الرقمية باستخدام برمجيات المصدر المفتوح لتحسين الكفاءة والشفافية وأمن البيانات. كما تشجع الحكومة مشاركة الأفراد والكيانات القانونية والمنظمات في تطوير الخدمات العامة الرقمية وتنفيذها.

11- وخلال جائحة كوفيد-19، وعلى الرغم من الاضطرابات، واصلت الحكومة تحديث عملية سن القوانين، باستخدام G-Share/G-Drive لتخزين الوثائق وG-Chat لتتسيق الاجتماعات والتشاور عن بُعد. وتم تطبيق تدابير صارمة على الاجتماعات التي عقدت بالحضور الشخصي لمنع انتشار كوفيد-19.

12- وأصدر رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي بشأن الإجراءات الإدارية (2021)، والذي يضمن أن يستند القضاة في قراراتهم إلى القانون فقط. ومنذ عام 2020، أجرت المحكمة الشعبية العليا ومكتب النائب العام دورات تدريبية في إطار بناء القدرات لتعزيز استقلال القضاء وحياده.

13- وبموجب قانون البت في الالتماسات (2022)، يحق للأفراد أو الكيانات القانونية أو المنظمات تقديم شكاوى للبت فيها إلى الوزارات/الوكالات المعنية (طلب)، وإلى النيابة العامة والمحاكم الشعبية (دعوى قضائية) وإلى الجمعية الوطنية (التماس العدالة).

14- وتعطي الحكومة الأولوية لإمكانية لجوء الجميع إلى العدالة، وتقدم المساعدة القانونية المجانية إلى الأشخاص الضعفاء. وتقدم المساعدة القانونية نقابات المحامين الإقليمية ونقابات المحامين في العاصمة فيينتيان، ووحدات المحامين في المناطق، والدوائر القانونية المجانية الطوعية أو المخفضة الرسوم. ويهدف إنشاء مركز تدريب المحامين التابع لنقابة المحامين في لاو إلى تعزيز قدرة الممارسين القانونيين. كما تقدم بعض منظمات المجتمع المدني المساعدة القانونية إلى النساء والأطفال وضحايا العنف المنزلي والاتجار بالبشر.

15- وتولي الحكومة أهمية لإيجاد اليقظة القانونية في المجتمع، باستخدام أساليب مختلفة لإنكاء الوعي وضمن احترام القانون. ويشمل الجمهور المستهدف عامة الناس، والموظفين الحكوميين، وموظفي الدفاع والأمن العام، والرهبان البوذيين والمبتدئين، فضلاً عن الكهنة من الديانات الأخرى، والأجانب، وغيرهم، بهدف تعزيز الوصول الشامل إلى العدالة.

2- الحق في حرية الرأي والتعبير والصحافة ووسائل الإعلام (التوصيات 115-35 و36 و90 و92 و93 و98 و99 و100 و101 و102 و103 و108)

16- يتمتع مواطنو لاو بالحق في حرية الرأي والتعبير والصحافة بما يتماشى مع الدستور والقوانين والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد تخضع هذه الحريات لقيود مشروعة بموجب قانون العقوبات وقانون وسائل الإعلام وقانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات الأخرى التي تتماشى بشكل صارم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد عدلت الحكومة قانون المنشورات وأصدرت المبادئ التوجيهية للاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي، مما يضمن الحصول على المعلومات وتنظيم التعبيرات الضارة عبر الإنترنت مثل خطاب الكراهية.

17- ويجرم قانون العقوبات الأذى الناتج عن وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك جرائم مثل الدخول غير المصرح به إلى نظم الحاسوب أو تعديلها، وتوزيع المواد الفاحشة، والجرائم من خلال نظم الاتصالات؛ كما يجرم التشهير والفضف والعبارات المسيئة.

18- وتعمل الحكومة على تعزيز وسائل الإعلام والنشر، مشددة على دورها في نشر معلومات عن الثقافة اللاوية والتقاليد السليمة. ويشمل مشهد وسائل الإعلام في البلد 116 نوعاً من وسائل الإعلام المطبوعة، و11 صحيفة يومية، و168 محطة إذاعية، و49 محطة تلفزيونية، و86 منصة إخبارية عبر الإنترنت، و7 858 محطة إذاعية مجتمعية.

19- وتمتلك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حالياً شبكة الاتصالات الساتلية الخاصة بها (LAOSAT-1)، ومددت شبكة الألياف الضوئية إلى 101 360 كم، تدعمها 8 987 محطة إرسال واستقبال أساسية. وتغطي شبكة الجيل الثاني 98 في المائة من القرى، بينما تغطي شبكتنا الجيل الثالث والرابع 87 في المائة و77 في المائة، على التوالي. ويوجد 4 963 758 اشتراكاً في خدمات الهواتف المتنقلة، منها 4 624 070 اشتراكاً قياسياً في الإنترنت المتنقلة، و1 233 787 اشتراكاً في خدمات الهواتف الأرضية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم 18 نقطة اتصال بيني الاتصالات عبر الحدود وتوصيلية الإنترنت.

3- الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع (التوصيتان 115-112 و115)

20- قامت الحكومة بتهيئة بيئة مواتية لإنشاء الرابطات والمؤسسات وتشغيلها، وضمان مواءمتها مع الأطر القانونية. ويهدف التعديل الجاري للمرسوم رقم 238/GOV بشأن الرابطات (2017) والمرسوم رقم 149/PM بشأن المؤسسات (2011) إلى تلبية بشكل أفضل الاحتياجات الحالية والناشئة في تعزيز دور ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. وفي عملية تنقيح المرسومين، تم التشاور مع ممثلي منظمات المجتمع المدني على النحو الواجب. وقدم الممثلون مدخلات مفيدة لتحسين هذين المرسومين، تشمل التصدي للتحديات التي تواجهها واقتراح حلول مجدية. وتقرب عملية التنقيح من الاكتمال وتنتظر الإصدار من قبل الحكومة، ومن المتوقع أن يحدث ذلك خلال عام 2025.

21- وفي الوقت الحالي، توجد 324 من منظمات المجتمع المدني في لاو، تتألف من 258 رابطة و66 مؤسسة. ويمثل ذلك زيادة قدرها 136 منظمة (95 رابطة و41 مؤسسة) مقارنة بالأرقام المبلغ عنها في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2020، والتي سجلت 188 منظمة (163 رابطة و25 مؤسسة). وتشارك هذه المنظمات في أنشطة مختلفة، وخاصة في أنشطة حماية البيئة، والتنمية الريفية والمجتمعية، والتعليم، والقانون، والثقافة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمصالح المشروعة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن. وفي الفترة من عام 2021 إلى عام 2023، حشدت منظمات المجتمع المدني اللاوية مبلغاً إجمالاً يزيد عن 250 مليار كيب لاوي من أجل مشروعاً تركز على التعليم والزراعة والتكيف مع تغير المناخ والحفاظ على البيئة وتخفيف أثر كوفيد-19. ويجري تنظيم اجتماعات ومعارض بشأن عمل منظمات المجتمع المدني سنوياً لإظهار مساهمات منظمات المجتمع المدني وتبليط الضوء عليها. وعلاوة على ذلك، تولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اهتماماً بتهيئة بيئة أكثر دعماً لعمل المنظمات غير الحكومية الدولية. وتعمل الحكومة حالياً على تنقيح المرسوم رقم 013 لتلبية الاحتياجات المتطورة بشكل أفضل. وفي الوقت الحالي، توجد 145 منظمة غير حكومية دولية تعمل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر على الصعيد الوطني.

4- الحق في حرية الدين أو المعتقد (التوصيات 115-48 و116 و118)

22- تعد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية موطناً لخمسين مجموعة إثنية تعيش في وئام في جميع أنحاء البلد. وتتمتع المجموعات الإثنية في لاو بحس قوي بالتضامن وعدم التمييز؛ ولديها ثقافتها وتقاليدها الفريدة، وتحافظ في الوقت نفسه على الثقافة الوطنية. ويتمتع شعب لاو المتعدد الإثنيات بحرية الدين أو المعتقد؛ ولديه الحق في الإيمان أو عدم الإيمان بالدين. ونقلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان بشأن حرية الدين إلى الدستور وتشريعات محددة. ويضمن هذا الإطار القانوني الوطني حرية الدين أو المعتقد لجميع المجموعات الإثنية، ويضمن حماية المنظمات الدينية المسجلة قانوناً والمساواة بينها ومنع الإكراه أو التهريب أو التمييز على أساس الأصل الإثني أو الدين وفقاً للمواد 9 و35 و43 من الدستور.

23- وتعترف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رسمياً بست منظمات دينية تمثل أربع ديانات رئيسية مثل البوذية (68,29 في المائة من السكان، و309 5 معابد و26 392 راهباً)، والمسيحية (2,72 في المائة، و378 كنيسة، و4 872 كاهناً، و2 101 راهبة)، والدين البهائي (0,03 في المائة، و3 معابد و13 معلماً بهائياً، بما في ذلك 8 من النساء)، والإسلام (0,04 في المائة، ومسجدان و9 شيوخ)، في حين يمارس 28,92 في المائة من سكان لاو عبادة الأسلاف.

24- وبين عامي 2020 و2024، نظمت وزارة الشؤون الداخلية، بالتعاون مع السلطات المعنية على المستويين المركزي والمحلي، 49 حلقة عمل بهدف نشر المرسوم 315/GOV بشأن الحرية الدينية، استفاد منها 2 685 مشاركاً من 78 قرية في 41 منطقة. وعززت حلقات العمل هذه الوعي بالمرسوم وفهمه بين المسؤولين على المستويين المركزي والمحلي. وساعد تبادل المعلومات بشأن المرسوم وفهمه بشكل أفضل في تحسين التنسيق بين السلطات المركزية والمحلية في تعزيز الحرية الدينية وحمايتها بما يتماشى مع الدستور والقوانين والالتزامات والتعهدات الدولية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

5- الحق في محاكمة عادلة، والحماية من التعذيب والاحتجاز التعسفية، وتحسين الظروف في السجون وضمان حقوق النزلاء (التوصيات 115-72 و80 و82 و83 و84)

25- أحرزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقدماً في تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، وضمان الحق في محاكمة عادلة واتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وتضمن المادة 35 من الدستور المساواة أمام القانون، بغض النظر عن الجنس، أو الوضع الاجتماعي، أو التعليم، أو المعتقد، أو المجموعة الإثنية. ويضمن قانون محاكم الشعب، وقانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الجنائية المساواة في الإجراءات الجنائية والمدنية، وحماية الحق في الاعتراض وتقديم الأدلة والقدرة على ذلك. ويتمتع الأفراد بالحماية من الإكراه، أو التهديد، أو الأذى، أو التعذيب وتُفترض براءتهم حتى تثبت إدانتهم. والمحاكمات علنية، والقضاة مستقلون، ويستندون في قراراتهم إلى الاعتبارات القانونية فقط. ويعتبر الاعتقال أو الاحتجاز أو السجن غير القانوني جرائم جنائية بموجب قانون العقوبات.

26- وفيما يتعلق بتفتيش مراكز الاحتجاز، أنشأت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية آلية تنسيق بين وزارة الأمن العام ومكتب النائب العام لرصد مراكز الاحتجاز وإنفاذ القانون بشكل فعال. وتضمن هذه الآلية الإشراف على الظروف في مراكز الاحتجاز وإعادة التأهيل وغيرها من المرافق التي تنفذ الأحكام القضائية. ويجب على رؤساء وموظفي مرافق الاحتجاز الامتثال لأوامر رئيس المدعين العامين للنقد بشكل صارم بالقوانين واللوائح المتعلقة بالاحتجاز.

27- ونفذت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سياسة إنسانية لتحسين الظروف في مراكز الاحتجاز. ومنذ الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، قامت الحكومة بتحديث البنية التحتية لمراكز الاحتجاز ومعالجة اكتظاظ المراكز في حين قدمت برامج مثل الرياضة والأداء الفني والتدريب المهني في مجالات مثل النجارة والزراعة والأعمال الكهربائية. وتهدف هذه المبادرات إلى تزويد النزلاء بالمهارات اللازمة لإعادة دمجهم في المجتمع وتوفير وظائف مستدامة لهم بعد الإفراج عنهم.

28- ومن عام 2020 إلى عام 2024، منحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عفواً بمناسبة اليوم الوطني شمل 2 052 سجيناً (369 امرأة)، منهم 44 مواطناً أجنبياً (5 من النساء)؛ وحصل 244 9 سجيناً (1 274 امرأة) على تخفيف الأحكام، منهم 112 مواطناً أجنبياً (22 امرأة). وخلال فترة كوفيد-19، تم الإفراج مبكراً عن 1 542 سجيناً (224 امرأة) و32 مواطناً أجنبياً.

6- مكافحة الاتجار بالبشر (التوصيات 115-119 و120 و121 و122 و123 و124 و125 و126 و127 و128)

29- تولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اهتماماً بمكافحة الاتجار بالبشر. وشاركت بنشاط في التعاون الإقليمي والدولي، وأصبحت دولة طرفاً في المعاهدات الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكولات باليرمو بشأن الاتجار بالبشر وتهريبهم، والعديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وكذلك اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

30- ولدى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قانون بشأن مكافحة الاتجار بالبشر منذ عام 2015. وفي عام 2023، أصدرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قانوناً بشأن العمالة وعدلت قانوناً بشأن حماية حقوق الأطفال ومصالحهم. ويجري تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (2021-2025)؛ وتم إعداد ونشر العديد من أدلة التدريب والإرشادات لحماية الضحايا، وإعادة الإدماج، والتحقيقات، والوعي القانوني.

31- وشاركت اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، وكذلك لجان مكافحة الاتجار بالبشر في المقاطعات والمناطق، في إنكاء الوعي بالاتجار بالبشر، والتوعية بمخاطر وأخطار الاتجار بالبشر، ونشر القوانين ذات الصلة والالتزامات الدولية. وتُنشر المعلومات من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون وأنشطة التوعية العامة. وعُقدت دورات تدريبية لوسائل الإعلام ساعدت في تعزيز دور وسائل الإعلام في إنكاء الوعي بالاتجار بالبشر ومخاطره، في حين قدمت السلطات المعنية التدريب على حماية المرأة والطفل، وتعزيز شبكات دعم الأطفال على مستوى القرى.

32- ومنذ عام 2020، نظرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في 178 قضية اتجار بالبشر شملت 495 متهماً، من بينهم 111 أجنبياً، وحددت هوية 474 ضحية (403 من النساء) وقدمت المساعدة لهم. وأحال المدعون العامون 55 قضية إلى المحاكم الشعبية للبت فيها، وأصدرت المحاكم الشعبية أحكاماً في 26 قضية شملت 42 متهماً، من بينهم 5 أجانب.

33- وتولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية للتعاون الثنائي مع البلدان المجاورة، بما في ذلك تايلند والصين وفيت نام وكمبوديا في مكافحة الاتجار بالبشر وغيره من أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وخاصة من خلال إبرام مذكرات تفاهم وإجراء مشاورات لتعزيز التنسيق. كما يشارك البلد في

الأطر الإقليمية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا وعملية بالي وعملية المبادرة الوزارية المنسقة لحوض نهر الميكونغ لمكافحة الاتجار ويتعاون مع بلدان أخرى ومنظمات دولية في مكافحة الاتجار بالبشر.

باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من حدة الفقر، والبيئة، والتنمية

1- التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في بيئة نظيفة وتنمية مستدامة (التوصيات 115-58 و130 و131 و132 و133 و134 و135 و136 و137 و138 و139 و140 و141 و142 و143 و146 و147)

التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر

34- عززت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جهودها لتُرفع من قائمة أقل البلدان نمواً من خلال تنفيذ الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (2021-2025)، والاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر بحلول عام 2030، وخطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن استراتيجيات وطنية أخرى. وتحدد الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أهداف التنمية وتتصدى للتحديات الاقتصادية مع التركيز على تنمية الموارد البشرية والإصلاحات التنظيمية والتخفيف من حدة الفقر، من بين أمور أخرى. كما أنها تدمج رؤية 2030 للتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، بهدف وصول جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل في المستقبل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أقرت الجمعية الوطنية استعراض منتصف المدة للخطة وحددت الأولويات للفترة 2023-2024.

35- ولمعالجة الفقر والتفاوت في التنمية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تركز الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على تعزيز رفاهية السكان، واستهداف التخفيف من حدة الفقر، وضمان ظروف معيشية مستدامة وحماية اجتماعية للفئات الضعيفة، وخاصة الفقراء. وحتى تموز/يوليه 2024، أُجري تقييم لنسبة 88,17 في المائة من 1 399 904 أسر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أوضح رفع 79,12 في المائة من قائمة الفقر. ومن بين 402 قرية، رفعت 64,72 في المائة من قائمة الفقر، ورفعت 63 منطقة (43,44 في المائة) من قائمة الفقر. وتشمل الجهود أيضاً ترقية 25 قرية كبيرة إلى مدن.

36- وبُذلت جهود للحد من الفقر من خلال صندوق الحد من الفقر 3، الممول بقرض من البنك الدولي بقيمة 22,5 مليون دولار أمريكي، والذي يستهدف 468 قرية فقيرة في أربع مقاطعات، وعمل على التحول من البنية التحتية الصغيرة إلى دعم سبل العيش المتعلقة بتعزيز التغذية. وتلقت المبادرة 67,47 مليار كيب لاوي لتمويل 2 019 مجموعة مساعدة متبادلة أو مجموعات ادخار قروية تضم 26 591 عضواً، وتم تنفيذ 462 مشروعاً فرعياً للبنية التحتية الصغيرة. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء 530 مجموعة تغذية تضم 38 000 عضو، وحصلت على تمويل قدره 4,7 مليار كيب لاوي. وتهدف هذه الجهود، التي تشمل مساهمات مجتمعية كبيرة، إلى تعزيز القدرات المحلية والتخفيف من حدة الفقر.

الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً

37- تتجه جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نحو الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بهذا الشأن في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي عام 2024، أكدت لجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد استوفت إلى حد كبير معايير الرفع الثلاثة من قائمة أقل البلدان نمواً: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي البالغ 2 503

دولارات أمريكية، ومؤشر الثروة البشرية البالغ 74,8، والدليل القياسي للأصول البشرية البالغ 29,8، وفي عام 2023، وافقت الحكومة على استراتيجية الانتقال السلس، التي وضعت بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء، لضمان الرفع السلس وعالي الجودة والمستدام من القائمة. وفي مواجهة الصعوبات الاقتصادية والمالية العالمية الحالية والتحديات الأخرى، تدرك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الحاجة إلى تقييم إضافي لاستعدادها للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً والمزيد من الدعم الدولي لتميتها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- أهداف التنمية المستدامة (التوصيات 115-53 و55)

38- دمجت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهداف التنمية المستدامة في الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تغطي 46 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويشمل التقدم الملحوظ هدف التنمية المستدامة 3 (ضمان الصحة الجيدة)، بانخفاض معدل وفيات الأمهات؛ وهدف التنمية المستدامة 4 (ضمان الجودة والإنصاف والشمول في التعليم)، بتحقيق معدل إتمام للتعليم الابتدائي بنسبة 93,1 في المائة؛ وهدف التنمية المستدامة 5 (المساواة بين الجنسين) من خلال خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين، وخطة العمل الوطنية للأمهات والأطفال، وخطة العمل الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والأطفال والقضاء عليه للفترة 2021-2025. وشهد هدف التنمية المستدامة 7 (ضمان الحصول على الطاقة الحديثة) حصول 95,88 في المائة من الأسر على الكهرباء في عام 2023. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 18 (إزالة الذخائر غير المنفجرة) وغيره من أهداف التنمية المستدامة بسبب قيود الميزانية الحكومية وعدم كفاية المساعدة الدولية. وفي عام 2024، قدمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقريرها الوطني الطوعي الثالث بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي يوضح النجاحات والعقبات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- الحق في التنمية (التوصيات 115-150 و151 و152 و153)

39- يكتسي الحق في التنمية أهمية قصوى بالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، التي لا تزال تعاني من مخلفات الحرب، ولا سيما الذخائر غير المنفجرة التي لا تزال تشكل عقبات ضخمة أمام التنمية والحد من الفقر على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من ذلك، وبفضل الخطط الوطنية الدورية المناسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تم تنفيذها حتى الآن، إلى جانب الدعم المستمر من شركاء التنمية، حققت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إنجازات مهمة من حيث التنمية والحد من الفقر على الصعيد الوطني.

40- وقد شُرع في مشاريع استثمارية رئيسية ويجري تنفيذها، بما في ذلك مشاريع الطاقة الكهرومائية لإنتاج الطاقة النظيفة والمستدامة وتطوير البنية التحتية لتحقيق سياسة الحكومة الطموحة المتمثلة في التحول من بلد غير ساحلي إلى بلد متصل باليابسة، وتعزيز التوصيلية الإقليمية. ويساهم خط السكة الحديدية بين لاو والصين، الذي بدأ تشغيله منذ حوالي 3 سنوات، بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والسياحية الوطنية، ويسر التوصيلية الإقليمية. وتؤدي الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، دوراً مهماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وفقاً للخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن المتوقع أن يتم تعبئة المزيد منها كجزء بالغ الأهمية من الخطة الوطنية العاشرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تجري صياغتها في الوقت الحالي. وتدرك الحكومة أهمية السلوك المسؤول للمستثمرين والشركات من خلال التقيد بالقوانين واللوائح والمعايير الدولية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، يجب على المستثمرين الامتثال بشكل صارم لقوانين مثل قوانين الاستثمار والأراضي وحماية البيئة وإعادة التوطين والمهين، والمرسوم المتعلق بتقييم

الأثر البيئي والتشريعات الأخرى ذات الصلة لضمان حقوق الإنسان ومشاركة السكان. ويجب أن تشتمل مشاريع التنمية التي تؤثر على الناس على خطط لإعادة التوطين وتطوير البنية التحتية وتحسين ظروف المعيشة والرعاية الصحية والتعليم والتعويض العادل للأشخاص المتضررين. ويجب أن تتبع الموافقة على المشاريع الاستثمارية واسعة النطاق في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية القوانين واللوائح ذات الصلة. ووفقاً للقانون، تشكل الحكومة لجنة محددة تمثلها السلطات المركزية والمحلية ذات الصلة لإجراء تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي والأثر على الطبيعة قبل الموافقة على المشروع الإنمائي/الاستثماري. وتُشرك اللجنة المجتمعات المتضررة من خلال مشاورات عامة، مما يضمن الشفافية والإنصاف. وعندما تكون هناك حاجة إلى إعادة التوطين، يوفر المستثمرون مساكن جديدة وتعويضات وفقاً للقانون، مما يحسن الظروف المعيشية للأشخاص المتضررين بما في ذلك الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة والتعليم والرعاية الصحية والعمالة المستدامة. كما ترصد اللجنة تنفيذ المشاريع لضمان العدالة وتبديد الشواغل.

41- وتنفذ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الخطة الرئيسية لتخصيص الأراضي الوطنية بحلول عام 2030، والتي تحدد أهداف استخدام الأراضي لضمان الأمن الغذائي، والحفاظ على 4,5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية (19 في المائة من المساحة الإجمالية)، ومليون هكتار من الأراضي المزروعة بالأرز (8,4 في المائة من المساحة الإجمالية)، و70 في المائة من المساحة الإجمالية كغطاء للغابات. وتم تنفيذ الخطة الرئيسية لدعم الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية والبيئة المستدامة.

42- وتعترف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالأراضي التي تستخدمها المجتمعات المحلية تقليدياً، وتضمن تعويضها على النحو الواجب وفقاً للقانون. وقد يشمل التعويض استبدال الأراضي، أو الدعم العيني، أو التعويض النقدي عن الأراضي والمباني والمحاصيل والثروة الحيوانية والدخل، الذي يجري حسابه بقيمة الاستبدال. وتتضمن إعادة التوطين نقل الأفراد إلى مساكن جديدة مبنية خصيصاً لهذا الغرض ووافق عليها معظم المتضررين. ويتم ضمان مشاركة الناس من خلال استخدام وسائل مختلفة، بما في ذلك الخطوط الساخنة (على سبيل المثال، MONRE 1514)، وصناديق الرأي العام، والمنصات الرقمية مثل فيسبوك والبريد الإلكتروني ويوتيوب.

4- المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بتغير المناخ وحماية البيئة (التوصيات 115-49 و50 و51 و52)

43- تواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وأثار تغير المناخ على الصحة والأرواح، والممتلكات، والبنية التحتية، والبيئة. وتشمل هذه الجهود إنفاذ قانون حماية البيئة وقانون إدارة الكوارث، إلى جانب المراسيم الرئيسية مثل المرسوم رقم PM/239 (2020) بشأن لجنة إدارة الكوارث والرسوم بشأن اللجنة الوطنية للبيئة التي تغطي مهامها أيضاً تغير المناخ. وتدعم الأطر الاستراتيجية مثل استراتيجية قطاع الموارد الطبيعية والبيئة (2030)، وأهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ لعام 2023 استعراض وتنفيذ الخطة الوطنية الثانية للمساهمة في الحد من تغير المناخ، التي بدأ العمل بها في عام 2021.

44- وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتساهم في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. وحدد البلد أهدافاً لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بموجب سيناريو هين: التخفيف غير المشروط والتخفيف المشروط. وتتوافق أهداف عام 2030 في سيناريو التخفيف المشروط مع هدف تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050.

45- وأعطت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأولوية لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ بما يتماشى مع هدف اتفاق باريس للحد من ارتفاع

درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين مؤبنتين، بهدف الوصول إلى 1,5 درجة مئوية. وتتواءم المساهمة المحددة وطنياً لعام 2021 مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة المدمجة في الخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تركز على تخفيف آثار تغير المناخ. كما تتضمن المساهمة المحددة وطنياً لعام 2021 برامج لتعزيز قدرة العاملين في مجال الصحة، واستهداف الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الإثنية وكبار السن.

46- واعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2021-2030 والتي تحدد سبعة نهج رئيسية: (1) تعزيز نظام الوقاية من الكوارث والحد من المخاطر والاستعداد والاستجابة؛ (2) تعزيز الاستجابة للكوارث والمساعدة في حالات الطوارئ؛ (3) تحسين التعافي بعد الكوارث؛ (4) تعزيز التنسيق القطاعي بشأن الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة للطوارئ والتعافي؛ (5) تعزيز التعليم والتدريب في مجال الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي؛ (6) تعزيز المشاركة وإشراك أصحاب المصلحة والإدماج؛ (7) تأمين الميزانية والتمويل الكافيين لإدارة مخاطر الكوارث. وتتولى وزارة العمل والرعاية الاجتماعية المسؤولية عن تقديم المساعدة الطارئة للسكان المتضررين من الكوارث. وتشمل التدابير الرامية إلى تعزيز الوقاية من الكوارث والحد منها إنشاء 53 صندوقاً لإدارة مخاطر الكوارث (صندوق مركزي واحد و9 صناديق إقليمية)، وتحقيق 50 في المائة من الهدف المحدد لخمس سنوات، وإنشاء 43 صندوقاً على مستوى المناطق، وتحقيق 76,79 في المائة من الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، عززت الحكومة لجان إدارة مخاطر الكوارث على مستويات مختلفة، حيث بلغ عددها 145 لجنة في المناطق، و139 لجنة في القرى، وضمت ما مجموعه 681 عضواً (525 امرأة). ووضعت خطط وطنية ومحلية للاستعداد للكوارث والاستجابة لها، مع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث في مقاطعتين وخطط استجابة في 15 مقاطعة و93 منطقة و49 قرية. واستفاد من تدريب أفرقة الاستجابة للطوارئ الوطنية 22 عضواً على المستوى المركزي و75 عضواً على المستوى الإقليمي. وأجرت الحكومة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، تقييماً للأضرار وحددت احتياجات التعافي في 16 مقاطعة و65 منطقة و1 339 قرية. وتبلغ الميزانية المقدرة لجهود التعافي 552 مليار كيب لاوي.

47- واعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رؤية 2040 والاستراتيجية الوطنية لإدارة المياه واستخدامها والموارد المائية لعام 2030 بهدف تطوير البنية التحتية الأساسية لاستخدام المياه، والتصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ مع ضمان رفاهية وصحة الناس. وينصب تركيز خاص على توفير إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة والكافية وبأسعار معقولة للجميع.

5- الحق في الصحة (التوصيات 115-58 و145 و148 و154 و155 و156 و157 و158 و159 و160 و161 و162 و163 و164 و165 و166 و167 و168 و169 و170 و171 و172 و173 و174 و175 و176)

48- منذ عام 2021، اعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 7 قوانين متعلقة بالصحة، بما في ذلك 3 قوانين جديدة: قانون الصحة (2023)، وقانون الرعاية الصحية الأولية (2023)، وقانون الموارد الطبيعية من أجل الأدوية (2024)؛ و4 قوانين معدلة: قانون مكافحة التبغ (2021)، وقانون الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها (2022)، وقانون الرعاية الصحية (2023)، وقانون مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه (2024). وبالإضافة إلى ذلك، وضعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خطتها الاستراتيجية، مثل استراتيجية إصلاح قطاع الصحة للفترة 2021-2030 التي تركز على صحة الأم والطفل، وخفض معدلات الوفيات، وتحسين التغذية. وتوسعت شبكة الخدمات الصحية من 1 213 مرفقاً في عام 2020 إلى 1 241 مرفقاً في عام 2022، ووصلت إلى المناطق الحضرية

والريفية. وقام مركز التواصل والتثقيف بشأن الصحة بدعم التوعية بالصحة العامة. وتحسنت معدلات وفيات الأطفال دون سن الواحدة ودون سن خمس سنوات إلى 6,77 لكل 1 000 و7,81 لكل 1 000 مولود حي، على التوالي في عام 2024. وانخفض معدل وفيات الأمهات إلى 36,2 لكل 100 000 مولود حي، وارتفعت نسبة القبالة إلى 85,1 في المائة في عام 2023. وبلغت نسبة نقص الوزن ونسبة الأطفال ناقصي الطول دون سن الخامسة 24,3 في المائة و32,8 في المائة، على التوالي.

49- وتعطي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأولوية للحد من وفيات الأمهات والأطفال من خلال تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهقين للفترة 2021-2025. وتشرف اللجنة الوطنية المعنية بالاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل، التي تضم الحكومة وشركاء التنمية، على تحسينات الخدمات الصحية. وأطلقت برامج رئيسية، مثل برنامج التحصين، وبرنامج الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وبرنامج الإدارة المتكاملة للأمراض الطفولة. وفي عام 2022، تم تدريب أكثر من 9 000 من الأخصائيين الصحيين، وتم نشر 1 867 قابلة، وكانت نسبة 30 في المائة من الخريجين من القابلات الإثنيات لتعزيز الشمولية في الرعاية الصحية.

50- وتهدف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهقين للفترة 2021-2025 إلى تحسين النتائج الخاصة بصحة الأم والطفل من خلال تعزيز رعاية ما قبل الولادة، وزيادة نسبة القبالة الماهرة، وتعزيز الرعاية الأساسية للأطفال حديثي الولادة ورعاية "الكنغر الأم"، مما أدى إلى خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة. وبين عامي 2011 و2023، كانت هناك زيادة بنسبة 42 في المائة في عدد النساء اللاتي يلدن في مرافق الرعاية الصحية. كما تعزز الخطة رعاية الأم وتحسن تقييمات الجودة الروتينية وتبني الثقة العامة في الرعاية الصحية الأولية، وتحفز معدلات التحصين وتسجيل المواليد.

51- وأدمجت الحكومة الصحة الإنجابية في المناهج الدراسية لجامعة العلوم الصحية وكليات العلوم الصحية، وتناولت مسائل مثل الحمل غير المقصود، والزواج المبكر، وفقر الدم بين المراهقين، والأمراض المنقولة جنسياً. وتركز استراتيجية تنمية المراهقين والشباب (2021-2030) على الحد من الزواج المبكر والحمل بين المراهقات، وتحسين التغذية، وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية ومنع الحمل. وتستهدف خطة العمل الوطنية بشأن التغذية (2021-2025) سوء التغذية لدى النساء والأطفال، في حين يدعم المرسوم رقم 412/PM (2019) الرضاعة الطبيعية بما يتماشى مع مدونة منظمة الصحة العالمية.

52- وتضمن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الحصول على الأدوية الأساسية والمنتجات الطبية بأسعار معقولة وجودة جيدة، وفقاً لقانون العقاقير والمنتجات الطبية ولائحة ممارسات التصنيع الجيدة. وترصد وزارة الصحة جودة العقاقير وتحصنها، وتتخذ إجراءات صارمة ضد المخالفات. وفي زيارات التفتيش الأخيرة، تم فحص 1 755 مرفقاً طبياً، مما أسفر عن مصادرة 136 عقاراً محظوراً ومنتهي الصلاحية ومقلداً وغير مسجل وإتلاف المنتجات منتهية الصلاحية أو التالفة.

6- الحق في التعليم (التوصيات 115-145 و146 و149 و163 و177 و178 و179 و180 و181 و182 و183 و184 و185 و186 و187 و188 و189 و190 و191 و200)

53- تعطي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأولوية للتعليم باعتباره عنصراً أساسياً لتمتعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويضمن الدستور الحق في التعليم (المادة 38) وسنت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قوانين مثل قانون التعليم وقانون التعليم العالي. وتوجه الأطر الرئيسية، مثل خطة تطوير قطاع التعليم والرياضة للفترة 2021-2025 ورؤية 2030، التنمية المستقبلية. ونفذت الحكومة،

بالتعاون مع شركاء التنمية، مشاريع مختلفة، بما في ذلك مشروع تطوير جودة التعليم، ومشروع تطوير التعليم الأساسي، وبرنامج تعزيز التغذية المدرسية.

54- ومن عام 2019 إلى عام 2023، خصصت الحكومة 171 242 مليار كيب لاوي لعدد 21 مشروعاً تعليمياً. وفي الفترة 2021-2024، وقعت وزارة التعليم والرياضة مذكرة تفاهم مع المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني بشأن 75 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 62 913 834 دولاراً أمريكياً و1 764 922 يورو و805 166 فرنكاً سويسرياً. وعلاوة على ذلك، تم دعم وزارة التعليم والرياضة من خلال المساعدات الإنمائية الرسمية في قطاعي التعليم والرياضة.

55- وفي العام الدراسي 2023-2024، بلغ عدد الطلاب المسجلين في رياض الأطفال 185 329 طالباً (92 565 من الإناث)، والمدارس الابتدائية 740 084 طالباً (359 956 من الإناث)، والمدارس الثانوية 380 177 طالباً (180 177 من الإناث)، والمدارس العليا 155 147 طالباً (73 884 من الإناث). وعلاوة على ذلك، شهد العام الدراسي إنشاء 84 مؤسسة للتعليم المهني العام والخاص تحت الإشراف التقني لإدارة التعليم المهني بوزارة التعليم والرياضة، تضم 2 315 معلماً (905 من النساء) و18 353 طالباً (6 156 من الإناث).

56- وبالنسبة للفترة 2023-2024، دعمت مدرستان للتعليم الخاص 178 طالباً (130 من الإناث) بمنح دراسية مقدمة من الحكومة تغطي البدلات والسكن. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت 25 مدرسة داخلية إثنية تضم 752 عضواً في هيئة التدريس (395 امرأة) الدعم إلى 10 389 طالباً (4 708 من الإناث) بمنح دراسية مماثلة. واستفاد من برنامج وجبات الغداء المدرسية، الذي يغطي 17 مقاطعة و65 منطقة و3 451 مدرسة، 269 686 طالباً في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، بدعم من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات أخرى. ومع ذلك، انخفضت حصة ميزانية التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، من عام 2019 إلى عام 2021، من 2,5 في المائة إلى 2,2 في المائة بسبب التحديات الاقتصادية وجائحة كوفيد-19.

57- وفي العام الدراسي 2023-2024، نظم مركز تعزيز القراءة باللغة اللاوية تدريباً، بالتعاون مع وزارة التعليم والرياضة، بعد المدرسة لطلاب الصف الأول في 10 مقاطعات عبر أكثر من 100 مدرسة، حيث تم تدريب 16 140 معلماً على برنامج اللغة اللاوية المنطوقة. وأطلقت الوزارة مشروعاً متقللاً للمعلمين لدعم التعليم خارج المدرسة في المناطق النائية وأنشأت برنامجاً للمنج الدراسية والبدلات لمساعدة الطلاب الفقراء، وخاصة الفتيات الإثنيات، في إكمال تعليمهن.

58- وكلفت الحكومة وزارة التعليم والرياضة بتحسين البنية التحتية لضمان الوصول المنصف إلى التعليم العالي. كما تعطي الأولوية لتعزيز جودة التعليم من خلال النهوض بالتدريس والبحث والتكنولوجيا، مع التركيز على مواءمة الموارد البشرية مع احتياجات سوق العمل. وتهدف خطة العمل الوطنية الرابعة بشأن المساواة بين الجنسين والأمهات والأطفال في قطاعي التعليم والرياضة (2021-2025) إلى زيادة مشاركة الإناث في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعزيز فرص العمل والتدريب المهني. وارتفع عدد الطلاب المسجلين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بنسبة 50 في المائة، وتستهدف الحكومة تخريج 20 000 طالب بدرجات علمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتوفير تدريب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لمعلمي المدارس الثانوية والعليا، مع التركيز على المنظور الجنساني.

جيم - حقوق فئات محددة

1- حقوق المرأة (التوصيات 115-57 و 129 و 192 و 193 و 194 و 195 و 196 و 197 و 198 و 199 و 209 و 210 و 211 و 212 و 213 و 214)

59- تولي الحكومة أهمية للمساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة، على النحو الذي تكفله المادة 37 من الدستور. وتدعم قوانين مثل قانون تنمية المرأة وحمايتها، وقانون منع ومكافحة العنف ضد المرأة، وقانون المساواة بين الجنسين هذا الالتزام. ووافقت الحكومة على خطط عمل مهمة، بما في ذلك خطة العمل الوطنية الخمسية الرابعة بشأن المساواة بين الجنسين (2021-2025) وخطة العمل الثانية بشأن منع العنف ضد المرأة والأطفال (2021-2025). وأصدرت إرشادات بشأن حظر عمل الأطفال والاتجار بالبشر وحماية الضحايا. وتهدف خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين إلى تعزيز قيادة المرأة في القطاع العام بحلول عام 2023. ووفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2024، يبلغ مؤشر المساواة بين الجنسين الخاص بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 0,7، وقد حدث تحسن في الفرص الاقتصادية والتعليم والصحة، على الرغم من أن التمكين السياسي لا يزال أقل (0,14).

60- وتعطي الحكومة الأولوية لبناء قدرات المرأة في أدوار القيادة والإدارة من خلال نهج ثلاثي الأبعاد: (1) التدريب في المؤسسات التعليمية والكليات التقنية والأكاديمية الوطنية للسياسات والإدارة العامة وغيرها من المؤسسات المماثلة داخل البلد وخارجه؛ (2) توسع العمل العملي والعمل الجماهيري في العملية الشعبية؛ (3) تنمية موظفي الخدمة المدنية من خلال خطة للقيادة والإدارة متكاملة مع استراتيجية الموارد البشرية، وضمان التدريب السنوي بشأن النظرية السياسية والكفاءات المهنية والخبرة. وفي عام 2023، تم تدريب 1 023 موظفاً مدنياً، بمن فيهم 219 امرأة (21,4 في المائة). وتشغل النساء الآن مناصب قيادية رئيسية، حيث تبلغ نسبة موظفي الخدمة المدنية من النساء 48,02 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن النساء يشغلن 19 في المائة من مناصب المديرين العامين، و33 في المائة من مناصب مساعدي الوزير، و21 في المائة من مناصب الوزراء. وفي الدورة التشريعية التاسعة للجمعية الوطنية، بلغت نسبة النساء 21,95 في المائة، وتشكل النساء 30,48 في المائة من أعضاء المجالس الشعبية الإقليمية. وعلى المستويات المحلية، تشغل النساء مناصب قيادية: 5,5 في المائة من نواب المحافظين الإقليميين، و3,44 في المائة من رؤساء المناطق، و5,13 في المائة من نواب رؤساء المناطق، و3,3 في المائة من رؤساء القرى، و15 في المائة من نواب رؤساء القرى. كما تؤدي النساء دوراً كبيراً في الدفاع الوطني والمجال الدبلوماسي، حيث توجد 3 من النساء برتبة جنرالات في القوات المسلحة وهناك 3 سفيرات يمثلن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الخارج حالياً.

61- وعملت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنشاط على تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، مع التركيز على حماية حقوقها وتحسين مستويات معيشتها. وقامت الحكومة بدمج الاعتبارات الجنسانية في جهود التنمية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز الإطار القانوني. ومن خلال إزالة الحواجز أمام مشاركة المرأة، شجعت الحكومة مشاركتها في الأعمال التجارية، وخفضت تكاليف التجارة وحسنت القدرة التنافسية للأعمال التجارية. كما اكتسبت النساء إمكانية الوصول إلى الائتمان المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أفاد 108 46 أفراد، حيث تمثل الشركات المملوكة للنساء 48,37 في المائة من الإجمالي. وتتوزع هذه الشركات عبر القطاعات: الزراعة (28,54 في المائة)، والصناعة (49,8 في المائة)، والخدمات (59,7 في المائة).

62- ويشارك المزارعون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الزراعة وتربية الحيوانات والإنتاج الزراعي المتكامل، عبر 121 منطقة و1 217 قرية و3 082 مجموعة و26 846 أسرة،

بإجمالي 36 190 عضواً، منهم 18 256 امرأة (50,45 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل 530 مجموعة تغذية قروية، تضم 38 000 عضو، منهم 2 590 امرأة حامل 1 587 أما لحديثي الولادة. وتتكون وحدات الإنتاج من مجموعات السلع والخدمات والتصنيع المنتشرة عبر 182 قرية.

63- ومنذ اعتماد القرار رقم 649 بشأن تنظيم وأنشطة منظمات إدارة القرى في عام 2016، زاد عدد رؤساء القرى من الإناث. وفي عام 2023، من بين 8 371 رئيس قرية، كانت هناك 277 امرأة (3,31 في المائة) و8 094 رجلاً (96,69 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، هناك 24 144 نائب رئيس قرية، 3 630 امرأة (15,03 في المائة). ويستعرض البنك المركزي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حالياً التوصيات المتعلقة بتنفيذ المرسوم الخاص بمؤسسات التمويل البالغ الصغر، والذي يشجع على تقديم الائتمان للنساء على الصعيد الوطني. وبين عامي 2020 و2023، سهلت المؤسسات المالية وصول النساء إلى الائتمان، بإجمالي 9 375,43 مليار كيب لوي (31,3 في المائة) من إجمالي قيمة الائتمان البالغ 29 953,05 مليار كيب.

64- وللتصدي للعنف ضد النساء والفتيات بشكل فعال، عززت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قدرات الموظفين الذين يقدمون خدمات للضحايا من خلال التعاون بين الوزارات الرئيسية، والمحكمة الشعبية العليا، واتحاد المرأة في لاو. وتضمن لجنة تنسيق على مستوى المقاطعات والمناطق تقديم المساعدة الملائمة للضحايا في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، وضع نظام لجمع البيانات والإبلاغ لتتبع الاتجاهات في مجال العنف، وأنواع الإساءة وتواترها، وحصول الناجيات على الخدمات الصحية والعدالة والخدمات الاجتماعية، لإرشاد تحسينات الخدمات في المستقبل.

65- ويحظر قانون تنمية المرأة وحمايتها (2024)، وقانون حماية حقوق الطفل ومصالحه (2023)، زواج النساء دون سن 18 عاماً. ويعد الزواج القسري لطفل دون سن 18 عاماً جريمة جنائية، على النحو المنصوص عليه في قانون العقوبات لعام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، قامت مؤسسات التعليم العالي بدمج التربية الجنسية الشاملة في مناهجها الدراسية، والتي تغطي الصحة الجنسية والإنجابية، والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، والاستخدام الآمن للتكنولوجيا، بهدف إنكاء الوعي، ومنع الزواج المبكر والحمل غير المرغوب فيه.

2- حقوق الطفل (التوصيات 115-25 و201 و202 و203 و204 و205 و206 و207 و208 و215 و216 و217 و218 و219 و220 و221)

66- أحرزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقدماً كبيراً في دمج اتفاقية حقوق الطفل في السياسات والقوانين الوطنية، بما في ذلك قانون حماية حقوق الطفل ومصالحه (2023)، وقانون الشباب في لاو (2020)، وقانون مكافحة التبغ (2021)، وقانون البت في الاتهامات (2022). وبالإضافة إلى ذلك، يتواءم قانون الإجراءات الجنائية للأحداث (2013) وقانون منع ومكافحة الجرائم الإلكترونية (2016) مع الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية، فضلاً عن توصيات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة.

67- وفي عام 2023، عدلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قانون حماية حقوق الطفل ومصالحه للامتثال لاتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، وحظرت جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك إساءة المعاملة من قبل موظفي الخدمة المدنية والسلطات ومقدمي الرعاية. كما يحظر القانون المعدل العقوبة البدنية للأطفال في جميع الأماكن وتحت كل الظروف، مثلاً في المدرسة والأسرة. كما ينفذ البلد قوانين فرعية رئيسية لزيادة حماية الأطفال، مثل المرسوم المتعلق بالمساعدة القانونية (2018)، الذي يساعد الأطفال المحرومين، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة والإعاقات والأطفال الضحايا. وتشمل

القوانين الفرعية المهمة الأخرى تلك المتعلقة بحل النزاعات العمالية، والسلامة المهنية، والتعلم مدى الحياة، وخطط العمل الوطنية للأمهات والأطفال، ومنع العنف ضد الأطفال.

68- وأعطت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأولوية لإعداد كتيبات تدريبية بشأن حقوق الطفل للأفراد العاملين مع الأطفال، ودمج حقوق الطفل في المناهج الدراسية في مؤسسات مثل أكاديمية الشرطة الشعبية، وأكاديمية الأمن العام الشعبية، والمعهد الوطني للعدالة، ومعهد أبحاث وتدريب المدعين العامين. كما قام قطاع الإعلام بتحديث كتيبه بشأن الإبلاغ عن قضايا الأطفال (2021)، في حين قام قطاع الصحة العقلية بتفقيح دليله المتعلق بدعم الأطفال والأسر (2021). كما وضع قطاعا العمل والرعاية الاجتماعية كتيبات بشأن حماية الطفل والرعاية البديلة. كما تم إنتاج كتيبات وطنية بشأن مشاركة الأطفال والشباب، والمهارات الحياتية، ومنع العنف، والتدريب المهني من أجل خدمات الأطفال.

69- وترتكز الخطة الوطنية الخمسية الثانية للوقاية من العنف ضد المرأة والطفل والقضاء عليه (2021-2025) على منع العنف في المدارس، وضمان بيئة تعليمية آمنة، وتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للعنف عبر الإنترنت، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي. وتعزز الخطة تنفيذ القوانين الرامية على حظر العقوبة البدنية، وتهيئة بيئة مدرسية خالية من العنف، وتعليم الطلاب مهارات الحماية الذاتية. كما تتضمن برنامج "رعاية الأطفال"، الذي تموله الحكومة والمنظمات الدولية، لتعزيز رعاية الأطفال بشكل مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خطة عمل وطنية لتعزيز نظام حماية الطفل، تركز على منع جميع أشكال العنف وتحسين رفاة الأطفال.

70- وبموجب قانون العمل، يحق للعمال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً العمل لمدة تصل إلى ثماني ساعات يومياً، ولكن يُحظر عليهم الانخراط في أعمال خطيرة، مثل التعدين، أو العمل بالمواد الكيميائية، أو العمل في نوبات الليل. وقد تم تنظيم ما مجموعه 210 دورات تدريبية بشأن مكافحة العنف ضد المرأة وعمل الأطفال، حضرها 630 52 مشاركاً (179 امرأة).

71- وتتص الفقرة 2 من المادة 15 من قانون تسجيل الأسرة على تسجيل المواليد في مكاتب المناطق أو البعثات الدبلوماسية اللاوية في الخارج. وتم تحديث العملية بإدخال البيانات إلكترونياً وتخصيص رمز فردي في دفتر الأسرة. ولضمان تسجيل جميع المواليد، وخاصة في المناطق النائية، نفذت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للإدارة العامة والإحصاءات المدنية (2016-2025). وبحلول عام 2030، ستشرف وزارة الشؤون الداخلية على التسجيل المدني، وخصص البنك الدولي 25 مليون دولار أمريكي (2020-2025) لتحسين نظام التسجيل المدني. وفي الفترة 2020-2023، تم تسجيل 73,4 في المائة من جميع الحالات المسجلة في التسجيل المدني الورقي. ويشمل نظام التسجيل المدني الإلكتروني في الوقت الحالي 1 641 114 شخصاً، بما في ذلك تسجيل وإصدار شهادات الميلاد لعدد 1 017 473 شخصاً، وشهادات الوفاة لعدد 26 309 أشخاص، وشهادات الزواج لعدد 1 139 زوجاً، وشهادات الطلاق لعدد 78 زوجاً.

3- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات 115-222 و 223 و 224 و 225)

72- يحمي قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (2018) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف إلى القضاء على التمييز وتعزيز الاعتماد على الذات، والمشاركة الكاملة في المجتمع، والمساواة في مختلف جوانب الحياة، ولا سيما المادة 19 التي تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة، بغض النظر عن الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والتعليمية والمعتقد والأصل الإثني، فضلاً عن أسباب الإعاقة، المساواة أمام القانون وفي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية وفقاً للقوانين.

73- واعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الاستراتيجية والبرنامج الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة (2021-2030)، المدمجين في خطة تنمية العمل والرعاية الاجتماعية للفترة 2021-2025 والخطة الوطنية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتحدد الاستراتيجية الوطنية تخصيص الموارد المالية من ميزانية الدولة، والدعم المالي من المنظمات الدولية، وشركاء التنمية، والصناديق المشتركة، والأفراد، والكيانات القانونية، وغيرها من أنشطة جمع الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، تخصص خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ميزانية للبرامج من أجل تنفيذها. ومنذ أيلول/سبتمبر 2023، أطلقت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مشاريع تجريبية لتقديم بدل شهري قدره 400 000 كيب لاوي إلى 497 طفلاً من ذوي الإعاقة (224 من الإناث) في مناطق بايك وخون وفوكود، ومقاطعة شيانغهاونغ. وحتى نهاية عام 2024، بلغ إجمالي البدل المقدم 3 117 812 000 كيب لاوي.

74- وتبذل الحكومة جهوداً لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، فضلاً عن الخطط الأخرى ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة لتخصيص الموارد لوزارة العمل والرعاية الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التعليم والرياضة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الأشغال العامة والنقل. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة المرسوم الخاص باللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأصدرت القرار الوزاري بشأن إنشاء لجنة التنسيق للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى المركزي في عام 2023. وتعمل لجنة التنسيق بوصفها المنسق الرئيسي مع القطاعات ذات الصلة على المستويين المركزي والمحلي، فضلاً عن شركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني في رصد ودعم وتقييم تنفيذ خطة العمل.

75- وتعمل الحكومة على تعزيز المشاركة الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الوصول إلى الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وإعادة التأهيل والتعليم والرياضة والتدريب المهني والتشغيل واللجوء إلى العدالة وإمكانية الوصول إلى المرافق العامة وتحسين الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت الحكومة 9 رابطات و 4 مراكز خدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

4- الحماية الاجتماعية (التوصيتان 115-144 و 266)

76- اعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في عام 2020 التي تشمل رؤى ومبادئ وثلاثة أهداف. وتشتمل الأهداف على: (1) نظام التأمين الصحي الذي يضم 5 أنشطة تحت إشراف وزارة الصحة، والذي يوفر خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تغطي 94,5 في المائة من إجمالي السكان؛ (2) نظام الضمان الاجتماعي الذي يضم 6 أنشطة تحت إشراف منظمة الضمان الاجتماعي في لاو، ووزارة العمل والرعاية الاجتماعية والتي تضم مستفيدين وأسرههم يغطون 11,8 في المائة من إجمالي السكان؛ (3) نظام الرعاية الاجتماعية الذي يضم 9 أنشطة تحت إشراف وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، ووزارة التعليم والرياضة، ووزارة الزراعة والحراجة، والذي تم تحسينه وتطويره بشكل أكبر، ويعود بالنفع على الفئات الضعيفة والمحرومة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية للحماية الاجتماعية، التي لديها فروعها الإقليمية.

77- وأعطت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأولوية للحماية الاجتماعية في مجالي العمل والرعاية الاجتماعية من خلال اعتماد قوانين ولوائح تتواءم مع الظروف الوطنية ومعايير منظمة العمل الدولية. وتتضمن الخطة التشريعية للجمعية الوطنية للفترة 2021-2025 اعتماد قانون العمل (2023)، وقانون تنمية المهارات (2025)، وقانون الرعاية الاجتماعية (2025). وبالإضافة إلى ذلك، تعترم الحكومة تنقيح قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل في المستقبل القريب.

78- وتم تعميم القوانين واللوائح ذات الصلة على العمال وأصحاب العمل في الشركات ووحدات الإنتاج وقطاعات الخدمات في جميع أنحاء البلد. ويوجد حالياً ما مجموعه 159 مفتش عمل (32 امرأة). وفي الفترة 2021-2023، أجرى مفتشو العمل زيارات تفتيش إلى 5 036 وحدة عمل، شملت 161 251 عاملاً (63 718 امرأة). وخلال زيارات التفتيش هذه، تم تشجيع 683 وحدة عمل على وضع وتحسين اللوائح الداخلية، وحث 292 وحدة عمل على إبرام عقود عمل، وتم توصية 109 وحدات عمل بإجراء فحوصات صحية سنوية لعمالها.

79- وفي الفترة 2021-2023، أعطت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأولوية لتنمية المهارات، حيث استفاد منها 48 599 فرداً (42,73 في المائة من النساء). وساعدت هذه المبادرة 2 919 شاباً وامرأة في المناطق النائية المحرومة، بما في ذلك 2 014 امرأة، على تحسين سبل عيشهم. كما سهلت خلق فرص عمل لعدد 276 581 فرداً (46,68 في المائة من النساء). وانصب التركيز على العمال غير المهرة، ومغربي المسار المهني، والعاطلين عن العمل، وأولئك الذين يقومون بأدوار جديدة في 37 مجالاً مهنيًا، وتدريب 35 761 فرداً (16 636 امرأة) في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، وتم الوصول إلى 89,40 في المائة من الهدف المحدد لخمس سنوات.

80- وفي الفترة 2021-2024، تم توظيف ما مجموعه 189 314 عاملاً أجنبياً (33 277 امرأة). ومن بين هؤلاء، عمل 89 284 في القطاع الصناعي (11 478 امرأة)؛ و18 569 في قطاع الزراعة (3 233 امرأة)؛ و81 461 في قطاع الخدمات (18 566 امرأة). وفي عام 2024، ارتفع عدد العمال اللاويين العاملين في الخارج إلى 224 376 (122 397 امرأة). وعلى وجه التحديد، تم توظيف 4 836 عاملاً في جمهورية كوريا (1 026 امرأة)؛ و1 319 في اليابان (499 امرأة)؛ و218 221 في تايلند (120 872 امرأة). وتم توظيف العمال المتبقين في بلدان أخرى.

81- ومنذ الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، تلقى اتحاد نقابات العمال في لاو 147 شكوى بشأن النزاعات العمالية من 3 477 عاملاً (1 454 امرأة)، مما أدى إلى استرداد 12 477 043 066 لاًوياً كأجور. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى 903 عاملين غير رسميين (326 امرأة) تدريباً على المساواة بين الجنسين، وصناديق المساعدة المتبادلة، وإدارة الصناديق، والمفاوضة، وعقود العمل، والأحكام الرئيسية لقانون العمل وقانون اتحاد نقابات العمال في لاو.

82- وفي عام 2023، تم جمع البيانات من 299 953 وحدة عمل، تضم 1 874 111 عاملاً. وتم جمع معلومات عن المفاوضات وعقود العمل الجماعية من 27 نقابة عمالية إقليمية، استفاد منها 23 475 عاملاً (9 947 امرأة). ونُذلت جهود لتعزيز عقود العمل الفردية في 498 وحدة، شملت 5 976 عاملاً (2 146 امرأة). وتم تشجيع مجموعات العمل غير الرسمية على إنشاء صناديق المساعدة المتبادلة، شملت 5 مجموعات و313 عضواً. ونُفذت أنشطة الرصد في ثلاثة مراكز لاستشارات العمالة المهاجرة، وتم تنظيم 350 حملة توعية بشأن الهجرة الآمنة للعمالة وتدابير مكافحة الاتجار بالبشر، والتي وصلت إلى 397 714 مشاركاً (201 861 امرأة). وزادت الحكومة بدل غلاء المعيشة بمقدار 900 000 كيب لاوي شهرياً ورفعت الحد الأدنى للأجور للعاملين في المؤسسات بمقدار 1 600 000 كيب لاوي. وصدرت إشعارات بشأن الحد الأدنى للأجور 388 مرة، ووصلت إلى 301 346 مشاركاً. وقدم مشروع للإغاثة من كوفيد-19 مساعدات معيشية أساسية إلى 2 550 أسرة في 5 مقاطعات و30 منطقة و200 قرية.

دال - التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتعاون الإقليمي والدولي في مجال حقوق الإنسان

1- اعتماد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها (التوصيات 115-6 و 8 و 9 و 13 و 19 و 29)

83- وضعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعززت ترتيباتها المؤسسية الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حيث تم تكليف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (التي حلت محل اللجنة التوجيهية الوطنية لتنسيق حقوق الإنسان آنذاك) بجملة أمور من بينها تعزيز التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها وإعداد التقارير بشأنها (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب)، والتنسيق في عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ واللجنة الوطنية للتهوض بالمرأة والأم والطفل، المكلفة بجملة أمور من بينها تعزيز ورصد وإعداد التقارير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛ واللجنة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المسؤولة عن تعزيز ورصد وإعداد التقارير عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، تتناول اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر قضايا الاتجار بالبشر. وتتلقى اللجنة المعنية بالعدالة التابعة للجمعية الوطنية للالتزامات المقدمة من الأفراد للجوء إلى العدالة وتبت فيها. ويعمل الخط الساخن للجمعية الوطنية (156) المتاح للأفراد والكيانات القانونية والجمهور بشكل عام خلال دوراتها العادية والاستثنائية، بينما يدير مكتب رئيس الوزراء خطأً ساخناً (1516) لتلقي الطلبات من الأفراد. كما أنشأت وزارات ووكالات أخرى، بما في ذلك هيئة التفتيش الحكومية، ووزارة الأمن العام، صناديق للرأي العام لتمكين الأفراد من إثارة الشواغل وتقديم المقترحات وتقديم التعقيبات بشأن القضايا السياساتية والقانونية. وفي السلطة القضائية، أنشئت العرفة الإدارية منذ عام 2021، وهي مكلفة بتسوية الخلافات المتعلقة بحقوق الأفراد ومصالحهم، بمن فيهم الموظفون المدنيون، فيما يتعلق بأداء الهيئات الرسمية وسلوك السلطات العامة.

84- وفي حين أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لم تنشئ حتى الآن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان استناداً إلى مبادئ باريس، فإنها قد أجرت أبحاثاً ودراسات بشأن عمل وتجارب نماذج مختلفة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي الواقع، تستجيب المؤسسات والآليات الوطنية القائمة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المعنية بحقوق الإنسان بالفعل لاحتياجات وظروف البلد. ومن الأهمية بمكان مواصلة تحسين كفاءة الآليات والترتيبات القائمة.

85- وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في 12 اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك 7 اتفاقيات أساسية (أرقام 29 و 100 و 111 و 138 و 155 و 182 و 187). وتجري جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حالياً أبحاثاً ودراسات بشأن اتفاقيات أخرى لمنظمة العمل الدولية.

86- وتواصل الحكومة دراسة اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي وقعت في عام 2008، وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتتواصل الجهود الرامية إلى إنكفاء الوعي بين السلطات المركزية والمحلية وبناء قدراتها فيما يتعلق بهاتين المعاهدتين الأساسيتين لحقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، شارك ممثلان من أمانة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الحوار الإقليمي بشأن الاختفاء القسري في بانكوك، والذي نظمه المكتب الإقليمي

لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا. وعلاوة على ذلك، تدرس حكومة لاو أيضاً البروتوكولات الاختيارية لمعاهدات حقوق الإنسان.

2- تمكين مسؤولي حقوق الإنسان وتعزيز فهم مسائل حقوق الإنسان (التوصيات 115-37 و 38 و 39 و 40 و 41 و 42 و 45)

87- ركزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على تعزيز الوعي بحقوق الإنسان بين المسؤولين الحكوميين وعامة الناس، بهدف غرس احترام حقوق الإنسان الأساسية وتعزيز سيادة القانون في المجتمع. ويشمل ذلك التركيز على تعزيز قدرة وفهم المسؤولين الحكوميين الذين يتولون تسويق عمل حقوق الإنسان عبر القطاعات، وموظفي إنفاذ القانون، وغيرهم من المسؤولين على المستويين المركزي والمحلي. وعلاوة على ذلك، يشارك أعضاء الجمعية الوطنية، والمجالس الشعبية الإقليمية، والمعلمين، والطلاب، والجمعيات غير الربحية بانتظام في أنشطة إنكاء الوعي هذه.

88- وتولي حكومة لاو اهتماماً ببناء قدرات المسؤولين في الوزارات والوكالات من خلال طرق متعددة، مثل المشاركة في برامج التدريب والحلقات الدراسية والحوارات بشأن مواضيع مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان. وتتاح للمسؤولين اللابيين من حين لآخر فرص المشاركة في التدريبات وحضور المؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك وفقاً للموارد المتاحة. وعلاوة على ذلك، تلقت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدعم التقني والمالي من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وشركاء التنمية الآخرين، وخاصة الاتحاد الأوروبي وأستراليا، لتنفيذ أنشطة إنكاء الوعي وبناء القدرات ومهارات إعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان، وكذلك لتمكين المسؤولين اللابيين من اكتساب الخبرات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يتم إدراج تدريس حقوق الإنسان والتثقيف بها كجزء من المناهج الدراسية لكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة لاو الوطنية، وكلية الحقوق في جامعة شامباساك، والمعهد الوطني للعدالة، والأكاديمية الوطنية للسياسات والإدارة العامة، والتي تعمل بدعم من أستراليا على تحسين مناهج حقوق الإنسان في برامجها التدريبية في مجالي السياسة والإدارة العامة التي يحضرها مسؤولون حكوميون من المستوى المتوسط والعالي.

89- ونشرت وزارة الخارجية تجميعاً لمعاهدات حقوق الإنسان التي تعد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرفاً فيها، بالإضافة إلى وثائق مثل وثيقة الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبرنامج العمل، وكتيب عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتُعمم هذه المواد على الوزارات، والجمعية الوطنية، والمحكمة الشعبية العليا، ومكتب النائب العام، والمؤسسات التعليمية والبحثية، وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويين المركزي والمحلي. وبالتعاون مع شركاء التنمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وأستراليا والأمم المتحدة، عقدت وزارة الخارجية حلقات عمل وحلقات دراسية لإنكاء الوعي وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان للمسؤولين على المستويين المركزي والمحلي. كما تنظم اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة والأم والطفل، واللجنة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدد من خطط العمل الوطنية حلقات دراسية بشأن مواضيع حقوق الإنسان مثل اللجوء إلى العدالة، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة. ولتعزيز الوعي بحقوق الإنسان بين المسؤولين الحكوميين وعامة الناس وفهما واحترامها، تنظم الحكومة احتفالات سنوية بالأحداث الهامة، بما في ذلك يوم حقوق الإنسان، واليوم العالمي للمرأة، ويوم إنشاء اتحاد المرأة، واليوم العالمي للعمال، واليوم العالمي للطفل، واليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، واليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، ومناسبات أخرى.

3- التعاون في مجال حقوق الإنسان على المستويين الدولي والإقليمي والتعاون مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (التوصيتان 115-28 و30)

90- تركز جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جهودها ومواردها لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، إلى جانب التزاماتها بموجب المعاهدات التي تعد طرفاً فيها. ويتم ذلك بدعم وتعاون من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنيف ومكتبها الإقليمي في بانكوك، فضلاً عن شركاء التنمية الآخرين مثل مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ووكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ووكالة لكسمبرغ للتعاون الإنمائي، ومعهد الدعم القانوني والمساعدة التقنية، ومشروع التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان المشترك بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأستراليا، في مرحلته الثالثة (2023-2027)، وخطة عمل التعاون الثنائي بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والاتحاد الأوروبي. وتجري جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حوارات ثنائية بشأن حقوق الإنسان مع الاتحاد الأوروبي وأستراليا، وتتبادل الآراء بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مع بعض البلدان الأخرى. وفي عام 2024، حصلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على منحة قدرها 40 000 دولار أمريكي من الصندوق الطوعي للمساعدة المالية والتقنية لدعم تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، بما يتماشى مع خطة إعداد التقرير الوطني للجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.

91- ويتجلى أحد أهم الأحداث في الزيارة الأولى على الإطلاق للمفوض السامي الحالي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في حزيران/يونيه 2024 بدعوة من الحكومة. وخلال الزيارة، التقى المفوض السامي قادة لاو وتبادل الآراء معهم، بمن فيهم رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ونائب رئيس الجمعية الوطنية. كما التقى المبعوث الخاص لرئاسة رابطة دول جنوب شرق آسيا لعام 2024 المعني بميانمار وممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وإدارة المعاهدات والقانون بوزارة الخارجية والتي تعمل أيضاً كأمانة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

92- وشاركت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنشاط في إطار رابطة دول جنوب شرق آسيا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك التخطيط للسياسات التعاونية، وتنفيذ برامج التعاون في مجال حقوق الإنسان عبر الركائز الثلاث رابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن بناء المجتمع. وفي عام 2024، تولت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رئاسة رابطة دول جنوب شرق آسيا، بما في ذلك رئاسة اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وشاركت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في صياغة إعلان رابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن الحق في بيئة آمنة ونظيفة ومستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، قادت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدراسة المواضيعية لرابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن الحق في السلام، والتي أُنجزت في عام 2024. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، نظمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفتها رئيسة اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبدعم من أستراليا، حلقة العمل الإقليمية للجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن أفضل الممارسات لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، بمشاركة مسؤولين وخبراء في مجال حقوق الإنسان من الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا وأستراليا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر تنظيم حلقة عمل إقليمية للجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ المعاهدات التي تكون جميع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا طرفاً فيها في

آذار/مارس 2025 في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتشارك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضاً بنشاط في الأطر التعاونية لهيئات حقوق الإنسان الأخرى التابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا مثل لجنة رابطة دول جنوب شرق آسيا المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها ولجنة رابطة دول جنوب شرق آسيا المعنية بتنفيذ إعلان الرابطة بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيزها، وغيرها.

93- وتواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الآليات القائمة في إطار مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات. وفي الفترة 2020-2024، قدمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التقرير الأولي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كانون الأول/ديسمبر 2022؛ والتقرير الدوري العاشر بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في آذار/مارس 2023؛ والتقرير الدوري السابع بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين في تموز/يوليه 2024. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الحوار المتعلق بالتقرير الأولي بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آب/أغسطس 2022، وقدمت ردوداً على قائمة المسائل للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نيسان/أبريل 2024، وشاركت في الحوار المتعلق بالتقرير الدوري العاشر بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وعلاوة على ذلك، قدمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في تشرين الأول/أكتوبر 2024، ردوداً على التوصيات 20 و38 و40 الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن تقريرها الأولي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وردت أيضاً على قائمة المسائل التي أثارها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعكف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حالياً على الانتهاء من إعداد تقريرها الأولي بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، كما بدأت في إعداد التقارير الدورية المجمعة من التاسع عشر إلى الخامس والعشرين بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

94- وحافظت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وفي الفترة من 19 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وبدعوة من حكومة لاو، قام المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمجال الحقوق الثقافية بزيارة البلد، واجتمع مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى على المستويين المركزي والمحلي، وأجرى أيضاً زيارات إلى بعض القرى، واجتمع كذلك مع أصحاب مصلحة آخرين. وتعاونت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع آليات أخرى تابعة لمجلس حقوق الإنسان، وشاركت في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتولي الحكومة أهمية لتقديم المعلومات والردود والتوضيحات للأسئلة والاستفسارات التي تثيرها آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن الفريق العامل المعني بحالات إجراء الشكاوى لمجلس حقوق الإنسان قرر في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إنهاء النظر في البلاغ رقم 252، من بين بلاغات أخرى، وذلك بفضل التعاون المستمر من جانب حكومة لاو.

رابعاً - الصعوبات والتحديات

95- بعد فترة قصيرة من مشاركتها في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في أوائل عام 2020، تأثرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شأنها شأن غيرها من البلدان في العالم، بشدة بانتشار جائحة كوفيد-19. وقد أدى ذلك إلى فرض تدابير صحية وتدابير السلامة، بما في ذلك قيود على بعض حقوق الإنسان. وقد أثرت عمليات الإغلاق والحجر الصحي الذاتي وتقييد الحركة والتجمعات وغيرها من التدابير الوقائية بشكل حتمي على التمتع بحقوق الإنسان، مما تسبب في صعوبات للأفراد وإعاقة قدرتهم على القيام بالأنشطة اليومية العادية.

- 96- وقد تأثرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بجائحة كوفيد-19، فضلاً عن تقلب الاقتصاد العالمي وتحديات أخرى، مما تسبب في صعوبات اقتصادية ومالية للبلد، والتي تشمل ارتفاع التضخم غير المسبوق وتقلبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما أدى بدوره إلى زيادة تكاليف المعيشة وتفاقم عبء تقديم الخدمات العامة إلى الناس.
- 97- ولا تزال الذخائر غير المنفجرة تشكل عقبة حرجة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. فوجود الذخائر غير المنفجرة يؤثر تأثيراً مباشراً على الناس، وخاصة ممارسة حقهم في التنمية وحقوق الإنسان الأخرى.
- 98- وفي السنوات الأخيرة، تأثرت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشدة بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف، وواجهت الآثار المتزايدة لتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، جعلت قيود الميزانية من الصعب على الحكومة توفير الخدمات العامة الأساسية، وخاصة في المناطق النائية.
- 99- وواجهت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نقصاً في الموظفين المتخصصين للقيام بأنشطة حقوق الإنسان بشكل فعال. ولا يزال العديد من المسؤولين الحكوميين على المستويين المركزي والمحلي يفتقرون إلى فهم شامل ومتعمق لحقوق الإنسان. ويفرض ذلك تحدياً في تنسيق أنشطة حقوق الإنسان بفعالية، بما في ذلك كتابة التقارير الوطنية في إطار هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل.

خامساً - الأولويات والالتزامات والمساعدة المطلوبة

ألف - الأولويات

- 100- مواصلة تطوير الاقتصاد والمجتمع وفقاً للمجالات ذات الأولوية الموضحة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية الدورية، وخطط العمل، والأطر الاستراتيجية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف التنمية المحددة. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتهيئة الظروف التي تسمح للناس بالتمتع بمستويات معيشية أفضل وممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم بشكل كامل.
- 101- ومواصلة تركيز كل الجهود على تعزيز سيادة القانون والديمقراطية الشعبية. وتهدف هذه الجهود إلى ضمان تمكين الشعب اللاوي المتعدد الإثنيات من ممارسة حقوقه الإنسانية والحريات الأساسية بموجب الدستور والقوانين على نحو فعال بما يتماشى مع التزامات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدولية وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان.
- 102- ومواصلة إدكاء الوعي بين موظفي الخدمة المدنية على المستويين المركزي والمحلي وأصحاب المصلحة وعامة الناس وفهمهم للدستور والقوانين الوطنية ومعاهدات حقوق الإنسان التي تكون جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرفاً فيها وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ التوصيات بموجب الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة من خلال القوانين والخطط والبرامج، بما يضمن مشاركة جميع قطاعات المجتمع في تنفيذها.
- 103- ومواصلة إعطاء الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالفئات الضعيفة وحمايتها، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن.
- 104- وإعطاء الأولوية لبناء قدرات المسؤولين المعنيين وجهات التنسيق المعنية بحقوق الإنسان على المستويين المركزي والإقليمي فيما يتعلق بكتابة التقارير الوطنية بموجب المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل.

باء - الالتزامات

105- مواصلة تعزيز الإطار القانوني المحلي وتطويره لضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً للدستور والقوانين، وضمان الامتثال للالتزامات البلد بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرفاً فيها، وبالتالي تحسين حقوق الإنسان للشعب المتعدد الإثنيات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى أقصى قدر.

106- ومواصلة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الحدث الرفيع المستوى لإحياء الذكرى الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتشمل هذه الالتزامات الوفاء بتقديم التقارير المتأخرة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتقديم التقارير الوطنية بموجب الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

107- ومواصلة التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، وكذلك مع هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها وتحفيز فهم المجتمع الدولي لتنفيذ حقوق الإنسان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشكل أفضل. وتواصل الحكومة تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا والأطر الثنائية لتبادل الممارسات الجيدة والخبرات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

108- ومواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة الفقر وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع شركاء التنمية. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، الجهود الرامية إلى إزالة الذخائر غير المنفجرة وتهيئة الظروف التي تُمكن الشعب اللاوي من تحسين مستويات معيشته باستمرار.

109- ومواصلة نشر الدستور والقوانين ومعاهدات حقوق الإنسان التي تعد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرفاً فيها، وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، وغيرها من المعلومات ذات الصلة بحقوق الإنسان بين المسؤولين على المستويين المركزي والمحلي، وأصحاب المصلحة الآخرين.

جيم - المساعدة المطلوبة

110- لكي تتمكن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من النهوض بأولوياتها والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإنها تحتاج إلى مساعدة من شركاء التنمية لدعم جهود الحكومة في تنفيذ أنشطة حقوق الإنسان بفعالية وكفاءة أكبر. ويشمل ذلك تلبية الحاجة إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب الاستعراض الدوري الشامل واتفاقيات حقوق الإنسان التي تعد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرفاً فيها.

111- وتعزيز بناء القدرات لموظفي أمانات اللجان/الهيئات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن جهات التنسيق المعنية بحقوق الإنسان داخل الوزارات والوكالات والمقاطعات. ويشمل هذا الجهد تعزيز قدراتهم في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلاً عن جمع البيانات وتتبع قواعد البيانات وإعداد التقارير الوطنية بشأن حقوق الإنسان والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية.

112- وتحتاج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى المساعدة التقنية والموارد البشرية والمالية الكافية للنجاح في تنفيذ التوصيات التي ستتلقاها وتقبلها حكومة لاو نتيجة للرحلة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.